

## البرلمان يستأنف جلساته بقراءة ٦ قوانين ويعدّ أسئلة الاستجواب العراقية؛ الملف الأمني أهم المحاور

□ بغداد / نزار الطيب



البرلمان.. (أرشيف)

عصر السبت الماضي، بعد ساعات من رفع حظر التجوال (السيارات) التي فرضتها قيادة عمليات بغداد في بعض المناطق والشوارع الرئيسية التي استخدمها الزوار للوصول إلى الكاظمية تأدية لزيارة الإمام موسى الكاظم، نزلت من بيتي بعد حبس طوعي - إرغامي دام ثلاثة أيام، واتجهت الى حي الكرادة.. تملكني ساعتها شعور قوي بالكرب والأسى حيال عاصمتنا التي كانت في يوم ما أم الدنيا.

كانت بغداد في حال ربما لا يريدها لها تماماً حتى العدو المبغض .. مزيلة حقيقية مترامية الأطراف. رغم الألم الممض على مدينتي ضحكت في سري من تصريحات كبار المسؤولين في قيادة بغداد ومحافظه بغداد وأمانة بغداد الذين أعلنوا غير مرة أنهم حيوا كل شيء وربتوا لكل شيء يتعلق بالمناسبات. (انا وشككت في هذا العمود قبل بدء الزيارة بصحة وعود المسؤولين وتعهداتهم).

مع ذلك فكرت (يوم السبت) بأن بغداد ستصحو في اليوم التالي على وضع مختلف تعود فيه إلى حالها المعتادة كنصف مزبلة (مدننا كلها باستثناء مدن إقليم كردستان مزابل بكل المفايس) بعد أن تستكمل فرق التنظيف مهمتها. ولكنني صباح أمس (الاثنين) وأنا أعبّر جسر العطفية - الأعظمية بدت المنطقة الممتدة من الجسر إلى ساحة عنزة منسبة تماماً من محافظة بغداد وأمانة بغداد وفرق التنظيف التابعة لهما.

السؤال يلخ في بالي: ما نذب سكان هذه المنطقة وسواها لكي تترك مخلفات الزوار لهم بعد يومين كاملين من انتهاء الزيارة؟ لكن السؤال الأكثر إلحاحاً هو الذي يتعلق بمجمل الإجراءات المتخذة في المناسبة والمناسبات المماثلة والتي تتكرر سنة بعد أخرى بالصورة نفسها ويكرر معها انتقادها من الرأي العام.

دستورنا الذي كرس في أحكامه تعددية الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية، ساوى بين الجميع في الحقوق والواجبات.. لم يفضل أحداً على أحد ولا جماعة على أخرى، وهو (الدستور) ضمن التمتع بالحريات السياسية والشخصية من دون تمييز وحرم الحد والإنفاص من الحريات والحقوق العامة والخاصة.

العراقيون ليسوا جميعاً مسلمين، ولا المسلمون جميعاً شيعة ولا الشيعة جميعاً مؤمنون. بين العراقيين مسيحيون وصابئة مندائية وإيزيديون وفرق وجماعات دينية أخرى فضلاً عن المسلمين السنة. وهناك أيضاً غير المؤمنين ممن يحسبون على مختلف الديانات والمذاهب.

دستورنا ضمن للمؤمنين من كل الديانات والمذاهب ممارسة عقائدهم وشعائرهم بحرية، بيد أن هذه الحرية محدودة بعدم التجاوز على حريات الآخرين وحقوقهم.

الحياة الحرة الطبيعية الأدمية حق مكفول في الدستور لكل عراقي، والإجراءات التي تتخذها الأجهزة الأمنية (العسكرية والشرطة) في بعض المناسبات الدينية، وبخاصة تلك التي تتضمن حظراً لتجوال السيارات وإغلاقاً لأسواق ومصالح في مناطق يكثر فيها قطعاً لشوارع وجسوراً بطولها وعرضها لعدة أيام متتالية، تمثل (هذه الإجراءات) تجاوزاً على حريات مئات الآلاف، بل الملايين، من العراقيين الذين لا علاقة لهم بهذه المناسبات وتعدياً على حقوق لهم.

السؤال الأكثر إلحاحاً من السؤال عن مبرر ترك الفضلات والمخلفات في الشوارع العامة ومناطق السكن، هو: بأي حق ترفض الأجهزة الأمنية والحكومة من ورأئها إجراءات تقيّد حقوق المواطن السني والشيخي والصابئي والأيزيدي وغير المؤمن وتحد من حريته في مناسبة لا تخص هذا المواطن ولا تعنيه؟

هذا السؤال الملح ليس موجهاً إلى أجهزة الدولة والحكومة وإنما أيضاً إلى المرجعيات الدينية الشيعية.

والداخلية" معرباً عن اعتقاده بضرورة أن يلتفت المعترضون على استجواب رئيس الحكومة الى هذا الأمر ويولونه الاهتمام: "فإخضاع الملف الأمني لإدارة شخص واحد كان احد العوامل الرئيسية في تراجع الأوضاع الأمنية في العراق، ومع استنترار عمليات الاعتقال العشوائي واعتماد المخبر السري، ومع اتفاق مليارات الدولارات على بناء الأجهزة الأمنية لم يتحقق اي تطور ملموس، وما علن عن تحقيقه من انجازات على الصعيد الأمني يبرده المسؤولون فقط وليس له اي أثر في الشارع" على حد تعبيره.

ومع احتمال ان تأخذ اجراءات عملية تحقيق الاستجواب سقفاً زمنياً طويلاً، أكد عضو التحالف الوطني النائب عن كتلة المواطن علي شبر استمرار الأزمة السياسية حتى في حال استجواب المالكي وقال لـ "المدى": "يملك المالكي قاعدة تأييد برلمانية قادرة على تأخير عملية الاستجواب وحتى استبعاد الاعمال لصالحه، ولا سبيل لمعالجة الأزمة الا باعتماد الحوار وعقد المؤتمر الوطني".

مشيراً الى ان عملية الاستجواب: "تتم بتقديم طلب من احد الاعضاء وبموافقة من قبل ٢٥ نائباً الى رئاسة البرلمان وبدورها ترسله الى المسؤول المطلوب استجوابه على ان تتم العملية بعد ٧ ايام

احد نواب كتلة الإحرار بمهمة استجواب رئيس الحكومة". وفيما شكل قادة الكتل المطالبة بسحب الثقة عن رئيس الحكومة لجنة لبحث الأليات الدستورية لعملية سحب الثقة، ضمت في عضويتها حيدر الملا وسليم الجبوري ومحسن القائمة العراقية وخالد شواني ومحسن السعدون من التحالف الكردستاني وأmir الكناني ومشرق ناجي من التيار الصدري.

وسلط غياب اتفاق بين الأطراف المشاركة في الحكومة لتجاوز الأزمة السياسية التي وصلت الى المطالبة بسحب الثقة عن رئيسها المالكي ثم استجوابه من قبل البرلمان، انتقد النائب عن القائمة العراقية احمد المساري موافق المعارضين على استجواب المالكي سواء من نواب ائتلافه او من الكتل الأخرى، وقال لـ "المدى": "سمعنا من يقول ان عملية الاستجواب سوف تعطل الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، ان اصحاب هذا الموقف تجاهلوا الحق الدستوري في استجواب المسؤولين بغض النظر عن مواقعهم، ولاسيما حينما يتعلق الأمر بأمن المواطنين، موضحاً ان الأسئلة التي ستوجه الى المالكي في حال تنفيذ عملية استجوابه" سنتناول مسؤوليته بوصفه القائد العام للقوات المسلحة، عن اسباب الخروقات الأمنية المتكررة، ورفضه اختيار المرشحين لشغل مناصبي وزارتي الدفاع

والدفاعية، ونحن نرغب في ان يكلف

ديوان الرقابة المالية تقريراً حيادياً منتصف أيار الماضي اثبتت صحة جميع إجراءات الإحالة لشركة صاب التركية"، مؤكدة أن "تصريحات الوائلي كانت تعدياً واضحاً على ديوان الرقابة المالية الذي يعد من أعرق مؤسسات الدولة العراقية".

ولفتت الأمانة إلى أن "محاولة الوائلي للتقليل من شأن هذا الموضوع بالقول أنه يضم أعمال تطوير وليس إنشاء طريق جديد هي محاولة أخرى لتشويه الحقائق"، موضحة أن "المشروع الذي يبلغ طوله أكثر من ٢٠ كم يضم فقرات عديدة من الأعمال المدنية والكهربائية والزراعية والميكانيكية الجديدة".

وسبق أن اتهم عضو لجنة النزاهة شيروان الوائلي، في (٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١)، استجواب أمين بغداد صابر العيساوي بتهمة تتعلق بملفات فساد،



شارع المطار.. (أرشيف)

## أمانة بغداد ترفض اتهامات "الوائلي". . وتؤكد "النائب يتعدى على الرقابة المالية"

□ بغداد/المدى

اعتبرت أمانة بغداد، أمس الاثنين، اتهام النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي لها بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع شارع المطار، تعدياً واضحاً على ديوان الرقابة المالية، مؤكدة أن الأخير اثبت صحة جميع إجراءات إحالة المشروع للشركة التركية.

وقالت الأمانة في بيان صدر، أمس الاثنين، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "ما جاء في تصريح النائب شيروان الوائلي الذي اتهم فيه أمانة بغداد بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع تطوير شارع مطار بغداد الدولي يتقاطع ودور الأمانة في خدمة أهالي العاصمة من خلال تنفيذ جملة من المشاريع الإستراتيجية التي لم تشهد العاصمة بغداد نظيراً لها منذ عقود طويلة بإشراك شركات عالمية متخصصة".

وكان النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي، اتهم في (٨ حزيران الحالي)، أمانة بغداد بتزوير الكلفة التخمينية لمشروع شارع المطار، لافتاً إلى أنها أخلت المشروع إلى الشركة المنفذة بزيادة نحو ٢٣ مليون دولار عن سعر ديوان الرقابة المالية ليصبح الشارع "الأعلى في العالم".

واعترفت الأمانة أن "تكرار الحديث عن مشروع شارع مطار بغداد يعد أمراً معيباً ومؤسفاً بعد أن قدم

رداً على تصريحات للمالكي

## الكردستاني: الأنظمة الشمولية فقط تصف معارضيتها بالمتأمرين

□ بغداد/المدى

واوضح طيب "نحن نُؤدّي حقاً كُفله الدستور لنا عبر استجواب رئيس الوزراء وعلي الجانب الآخر أن يحترم هذا الحق الدستوري"، مضيفاً "لنا لم نطلق توصيف التأمير على اعضاء من ائتلاف دولة القانون حينما طالبوا بحل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة".

وكان الرئيس العراقي جلال طالباني لُوح بتقديم استقالته من منصبه إن أصر الزعماء الداعون لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي على تغيير قناعته بهذا الشأن. ودعا طالباني في رسالته التي قالت قناة "الحرّة" إنها حصلت على نسخة منها إلى عدم "استقرازه"، وأكد أنه سيستقيل إذا أرغم على تغيير قناعته.

ويقود مقتدى الصدر وكتلته السياسية التي تضم ٤٠ مقعداً في مجلس النواب حراكاً بالتنسيق مع القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

## الصدر رداً على "ضغوط إقليمية": لن نركع إلا لله

□ بغداد/المدى

فعلوا... لن نركع إلا لله". وكان مقتدى الصدر قد أكد أمس الأول، أن رئيس الحكومة نوري المالكي هو من يبادر إلى الاتصال به هاتفياً بهدف "التواصل والعزاء فقط".

وقال الصدر في رد على سؤال من أحد أتباعه، بشأن صحة ما ذكره احد قادة حزب الدعوة بشأن قيام زعيم التيار الصدري بالاتصال هاتفياً برئيس الوزراء نوري المالكي، والاتصالات بينهما في طريقها للحل.

قال التحالف الكردستاني، أمس الاثنين إن الانظمة الديمقراطية لا تطلق توصيف التأمير على المعارضه لأنه توصيف يختص بالأنظمة الشمولية، مبيناً أن بعضاً من ائتلاف دولة القانون دعا الى حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة ولم يوصف طلبه بالتأمير.

وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد طيب لوكاله (أكانيون) إن "وصف المعارضه بالتأمير في الانظمة الديمقراطية لا يخدم الحوار وقبول الرأي الأخر لان المعارضة في مثل تلك الانظمة تكون محترمة والتوصيف بالتأمير تطلقه الانظمة الشمولية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصف في مقابلة متلفزة الذين وقعوا على طلب سحب الثقة عنه بـ "المتأمرين" عليه في اشارة منه الى انهم ينفذون اجدات لدول اقليمية.

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الاثنين، عدم تأثره بالضغوط الخارجية الرافضة لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال في رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن الضغوط التي تمارسها دول إقليمية وأخرى مجاورة على الأطراف المطالبة بسحب الثقة عن المالكي، واطلعت عليه "المدى"، "مهما